

هنـي الـحمدـان

فلاحون پشتکون و مسؤولون پردون

مدير زراعة ريف دمشق: من يشعر بالظلم فعل عليه تقديم شكوى إلى مديرية الزراعة أو اتحاد الفلاحين

رئيس اتحاد الفلاحين: لا يمكننا التحقيق من دون شكوى وصورة هوية

طلال ماضي |

يواجه المزارعون في الغوطه الشرقيه
التي تعتبر سلة العاصمه الزراعيه
مشاكل كبيرة وصعوبات في توزيع
المقتنى العلفي والمازوت الزراعي،
وشكواه صامته من الفلاحين أدت
لتدهور أوضاع الزراعة وخسائر

الفلاح (أبو كاسم) قال لصحيفة «الوطن» إن اللجان الزراعية تأتي إلى مزراعتي وتدهب تطلع على المزروعات وعلى الغنم لكن لا نرى من الدعم الزراعي إلا القليل، يقولون لنا إن كل رأس غنم حصته ١٥ كيلو نخلة في الدورة العلفية لكننا لا نعرف متى تأتي الدورة، ومنذ أشهر لم نحصل على مادة العلف، وكذلك بالنسبة للمازوت الزراعي لا نأخذ سوى القليل من مخصصاتنا ولا نعلم كم هي الكمية المخصصة في كل توزيع.

وبالنسبة لموسم القمح، سلمنا مؤسسة الحبوب كيلو القمح بـ ١٩٠٠ ليرة، ومن ثم اشترينا البذار الكيلو بـ ٣٠٠٠ ليرة، فهل يعقل أن نبيع بسعر رخيص ومن ثم نشتري بسعر أعلى مما سلمناه؟ لافتًا إلى الممارسات التي حصلت أثناء الحصاد من ارتفاع في تكاليف الحصاد إلى الأمور الإدارية خلال التسليم والتي فضل عدم الكشف عنها.

وطلب الفلاح وضع قائمة بأسماء الفلاحين المستفيدين من القمح والمازوت الزراعي على باب الجمعية الفلاحية، حتى تكشف الأسماء التي تحصل على المازوت الزراعي وليس لديها أشجار مثمرة أو لا تملك مساحات من الأراضي، وكذلك بالنسبة من سجل لديه رأس غنم وهو لا يملك ١٠ رؤوس.

وأشار إلى أن السماد وصل إلى القرية أعلى من السوق السوداء بـ ١٠ آلاف ليرة، حيث تم بيع كيس اليوبيا ١٧٥ ألف ليرة، وكيس المازوت ١١٠ ألف ليرة، وكان بيع بالسعر الحر الكيس ٨٥ ألف ليرة، لافتًا إلى وجود مساحات واسعة من الأراضي في القرية غير مستثمرة منذ سنوات، داعيا إلى تشكيل لجنة من أهالي القرية وطريقها للاستئثار من قبل وزارة الزراعة، مما يهدى استعداده لانتاج

تصدير ٢٥٠ طن برتقال إلى شبه جزيرة القرم

هزاع لـ«الوطن»: نصدر الفائض وهناك مفاوضات لتصدير منتجات زراعية أخ

بعد قرار المؤسسة السورية للتجارة تصدير الدفعة الأولى وبالبالغة ٢٥٠ طناً من البرتقال الماوردي إلى جمهورية القرم الروسية، وذلك عبر استجرارها من الفلاحين مباشرة وفرزها وتوضيبها في مراكزها بمنطقة الساحل.

كشف مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزار عن وجود أنواع أخرى من الحمضيات سيم تصديرها، مبيناً أن الاتفاق الحالي سيكون بتصدير كميات المرحلة الأولى أي نحو ١٠٠ طن لكن الحاويات التي وردت تستوعب ٢٥٠ طناً من البرتقال.

أكَّد هزار في تصريح خاص لـ«الوطن» وجود مفاوضات لتصدير منتجات زراعية أخرى، ستقوم المؤسسة السورية للتجارة بشكل مباشر بتصديرها، وحسب الروزنامة الزراعية المحلية قد يتم الاتجاه لتصدير الخضروات والمواد الزراعية الأخرى.

وبيَّن هزار أن أساس قيام التصدير هو الفائض الموجود بهذه المنتجات والذي تقدره الروزنامة الزراعية، كالحمضيات وزيت الزيتون والذي تم تصدير كميات كبيرة منه هذا العام، لافتاً إلى أن هدف المؤسسة تلافي الأخطاء التي وقعت العام الماضي خاصة فيما يتعلق بالحمضيات.

ومن مردود عملية التصدير التي تقوم بها السورية للتجارة بالنسبة للفلاح أكَّد هزار أن تم استجرار آخرى سواء بالاستيراد أم التصدير.

لماذا ارتفعت الأسعار بعد الزلزال؟!

**اكريم: مخزون المواد انخفض نتيجة الاستجرار للمتضررين من الزلزال فارتفعت الأسعار
تيلاوي لـ«الوطن»: غياب واضح لوزارة التجارة الداخلية والتعويض حالياً لا يسند إلى تكاليف صحيحة**

رامز محفوظ - إيمى غسان

لم يعد خافياً على أحد واقع الأسواق وحالة الغليان غير المسبوقة التي تشهدها الأسعار حالياً، فالتفاوت واضح بشكل جلي بين محل تجاري وأخر، والاحتكار ازداد قياساً لفترة ما قبل الزلزال، وذريعة ارتفاع سعر الصرف باتت الأسطوانة المشروخة المكررة والميرر الوحيد للتاجر لرفع السعر، فهل استغل بعض التجار انشغال الحكومة بتلبية متطلبات المتضررين من الزلزال وقاموا برفع الأسعار؟ وهل تقوم وزارة التجارة الداخلية بمهامها بمتانة واقع الأسواق وضبط المخالفين خلال الفقرة الحالية أم إنها بعد قرار تحرير الأسعار وانشغالها بتأمين حاجات ومتطلبات المتضررين من

مشق ياسر اكريم لـ«الوطن» أن المخزون الموجود من المواد حالياً لا يفي بحاجة أزمة زلزال، والذي حصل أن المخزون من المواد انخفض نتيجة استجرار كميات من المواد المتضررين من الزلزال ومن الطبيعي عندما انخفض المخزون ترتفع الأسعار.

أضاف: إننا كتجار طلبنا مراراً وتكراراً منذ زمن أن يكون هناك مخزون إستراتيجي من كل المواد بل زيادة في المواد لتغطية احتياجات أي أزمة، مشيراً إلى أنه لولا الدعم المقدم للمتضررين من الزلزال من الداخل والخارج لكاننا شهدنا ارتفاعاً أكبر من الارتفاع الحالي بأسعار المواد نتيجة قلة وفرها.

لفت إلى أنه من المفترض في الظرف الحالي ن يكون توسيع المخزون خارج منصة تموليل بمستوررات وأن يكون هناك لبيبة أكثر بهذا الموضوع، مؤكداً أن التعقيدات بالنسبة تقترب من توريد المواد مازالت موجودة وما يجري حالياً أنه يتم استثناء بعض المواد بال بتاريخ من التوريد عبر المنصة، ومن المفترض أن تم استثناء كل المواد المطلوبة لمساعدة المتضررين من الزلزال وخاصة بإعادة رسمهم منازلهم من التوريد عبر المنصة مثل مواد البناء والخاصة بإعادة الإعمار وقطع بديل الآليات وأن يتم السماح بدخول هذه المواد بسلامة وأن يتم إعفاؤها من الضرائب.

الرسوم الجمركية بشكل كامل.

A wide-angle photograph capturing the bustling atmosphere of a night market in Kashgar. The scene is filled with people of various ages and ethnicities, many wearing traditional headgear like turbans and hats. The market is lined with numerous small, brightly lit shops and stalls, their facades adorned with colorful signs and decorations. A large, festive banner hangs from the top center, adding to the vibrant atmosphere. The ground is paved with stone tiles, and the overall lighting is a mix of warm artificial lights from the storefronts and the cool blue tones of the night sky.

| رامز محفوظ - إيمى غسان

لم يعد خافياً على أحد واقع الأسواق و الغلابي غير المسبوقة التي تشهدها الأحوال، فالتفاوت واضح بشكل جلي بين تجاري وأخر، والاحتكار ازداد قياساً لما قبل الزلزال، وذرية ارتفاع سعر الصناعات الأساسية المنشورة المكررة والوحيد للناجر لرفع السعر، فهل اس بعض التجار انشغال الحكومة بتلبية المتضررين من الزلزال وقف برفع الأسعار؟ وهل تقوم وزارة الداخلية بهمها بمتابعة واقع الأس وضبط المخالفين خلال الفترة الحالية إنها بعد قرار تحرير الأسعار وانشئي التأمين حاجات ومتطلبات المتضررين بالزلزال أهملتها؟

عضو مجلس الشعب زهير تيناوى يصرح لـ « الوطن » أن ضبط الأسعار في الأسواق وتبنيها أمر منوط بوزارة التجارة الداخلية لكن للأسف هناك ما واضح للوزارة عن أداء مهماتها بهذا الاتجاه واضح لتطبيق الهدف الرئيسي وغياب حماية المستهلك وخصوصاً ظل الظروف العصيبة التي تعيشها مصر حالياً، موضحاً أن الأسعار تحقق يومياً مستغلًا الغياب الواضح لعناصر الضبط التقوينية.

وأضاف: إنه يجب في أوقات الكوارث يكون العديد من الجهات العامة مثل وزارتي التجارة الداخلية والاقتصاد في حال استكمال لتأمين حاجات المواطنين وحتى الزراعة المعنية بالإنتاج المحلي، مشيرًا أنه من غير الطبيعي أن تكون سورياً البلدان المنتجة لمدة أساسية مثل البصل ويتم استيرادها من الخارج! متى ما أسياب ومبرر اتخاذ قرار من الاقتتصادية خلال شهر آب من العام المنقضي بتصدير مادة البصل ومن ثم السعي باستيرادها اليوم بسعر أعلى من الذي تم اعتماده عند تصدير المادة؟ وأشار تيناوى إلى أن الحكومة تعتبر الموقف عن الانفلات الواضح في الأسواق، وتتعقّل عليها كامل المسؤولية بهذا الاتجاه أحلا

الزلزال جاء ضمن أزمات كثيرة

عبد لـ«الوطن»: الحكومة تنفق آلاف المليارات مما يزيد العجز ويُخفي النمو الاقتصادي

خسائر مضاعفة لقطاع الأعمال نتيجة توقفها لأشهر

أساس من الخسائر نتيجة ارتفاع أسعار
الإجراءات الاقتصادية الغربية
لحضار الاقتصادي». لحضار الاقتصادي».

كشف عبود أن التقديرات الأولية تشير
أنها ستكون كارثية بالنسبة لبلد يعاني
ذ أكثر من عقد من تأثيرات الحرب
الحصار الغربي الجائر الذي توضحت
عليه أثناء الكارثة لجهة نقص المعادن
جهيزات مواجهة الكوارث، فمن المتوقع
 يصل التأثير الاقتصادي للزلزال في
دوريا لأكثر من ١,١ مليار دولار بشكل
دئي، كما من المتوقع أن تبلغ التكالفة
اقتصادية للزلزال بشكل عام ١,٦ بالمائة
من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وقد
تقتصر تأثير هذه التكالفة لمدة قد تصل إلى
سنوات.

تحتضن المنشآت الصناعية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على اعتبار أنها هي المناطق الأكثر تضرراً في حلب، ناهيك عن تضرر قطاع الأعمال بصورة غير مباشرة نتيجة الزلزال من خلال الضرر الواقع على البنية التحتية، مثل الطرق وشبكات الكهرباء وكذلك المستشفيات والمدارس، وهذا ما قد يرفع حجز الموازنة في سوريا أكثر من العجز الحالي، وتتابع: «إن الزلزال الكبير الذي شهدته سورية سيضيف آلاف المليارات من الإنفاق إلى الميزانية العامة وسيخفض النمو الاقتصادي، إذ إن الحكومة ستختصر للقيام بجهود إعادة إعمار ضخمة تضاف إلى الخطط الموضوعة جراء الحرب الطويلة، وهذا ما سيلقي بظلاله على قطاع الأعمال الذي يعاني

والأزمة اللبنانية، وأزمة الإغلاق جراءجائحة كوفيد-١٩ والازمات الأخرى مثل ارتفاع أسعار الوقود، فحتى قبل الزلزال كان المواطن العادي من الطبقة الوسطى يعاني بصورة كبيرة في سبيل الوصول إلى الخدمات والاحتياجات الأساسية، أما الآن فقد صارت المشكلة أصعب بكثير، أي إن الأزمة باتت متزوجة لأن هذا الزلزال جاء في خضم أزمات موجودة أصلاً مثل إصابات الكوليرا التي حدثت والشتاء القاسي والأحداث المرتبطة بهذا الشتاء مثل الأمطار الثلوجية والعواصف.

وفي سياق متصل، بين عبود أنه على مستوى محافظة حلب التي كانت أنشط مدينة سورية في مجال الأعمال، فقد تتسبب الزلازل في دمار وأنهيار كبيرين في المناطق التي

في ذلك حلب وحمص، وحماة والاذقني وطرطوس، ولكن وفق المعطيات هناك خسائر مضاعفة لقطاع الأعمال وفوائت المنفعة الاقتصادية نتيجة توقف الأعمال لحوالي عشرين يوماً حتى الآن بعد الزلزال، بسبب الخشية من الهزات الارتدادية، وتوقف الخدمات وانخفاض الطلب العام، رغم أن كل ذلك لم يؤثر في حركة واتجاه الأسعار، إذ تستمر في الصعود والارتفاع رغم انكماش الطلب، كما أن سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية والذهب مستقر بالانخفاض.

وأشار عبود إلى أن كل الأسباب السابقة ستجعل قطاع الأعمال يعاني إضافة إلى معاناته الطويلة منذ أكثر من ثنتي عشرة سنة، وذلك نتيجة الأزمة الاقتصادية.

تغيب الإحصائيات الرسمية للأضرار الحقيقة في قطاع الأعمال منشآت صناعية ومحلات تجارية والزلزال في المناطق المكوبية، والتكون أكبر من الأضرار التي المنشآت والمدارس والمساجد وبعض الحكومية.

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة طرابلس الدكتور ذو الفقار عبود اعتبر في تناوله «الوطن»، أن الحديث عن إحصائية كاملة حول الأضرار التي أصابت الأعمال في سوريا يعد مبكراً نوعاً ما العمل لا يزال حالياً في إطار تقييم انعكاسات الزلزال على المنطقة التي ضربها.

هزاع لـ«الوطن»: نصر الفائض وهناك مفاوضات لتصدير منتجات زراعية أخرى

نوار هيضا |

بعد قرار المؤسسة السورية للتجارة تصدير الدفعة الأولى والبالغة ٢٥٠ طنًا من البرتقال المأوردي إلى جمهورية القرم الروسية، وذلك عبر استجرارها من الفلاحين مباشرةً وفرزها وتوضيبها في مراكزها بمنطقة الساحل.

كشف مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع عن وجود أنواع أخرى من الحمضيات سيتم تصديرها، مبيناً أن الاتفاق الحالي سيكون بتقدير كميات المرحلة الأولى أي نحو ١٠٠ طن لكن الحاويات التي وردت تستوعب ٢٥٠ طنًا من البرتقال.

وأكَدَ هزاع في تصريح خاص لـ«الوطن» وجود مفاوضات لتصدير منتجات زراعية أخرى، ستقوم المؤسسة السورية للتجارة بشكل مباشر بتصديرها، وحسب الروزنامة الزراعية المحلية قد يتم الاتجاه لتصدير الخضروات والمأود الزراعية الأخرى.

وبيَنَ هزاع أن أساس قيام التصدير هو الفائض الموجود بهذه المنتجات والذي تقدر الروزنامة الزراعية، كالحمضيات وزيت الزيتون والذي تم تصدير كميات كبيرة منه هذا العام، لافتاً إلى أن هدف المؤسسة تلافي الأخطاء التي وقعت العام الماضي خاصة فيما يتعلق بالحمضيات.

وعن مردود عملية التصدير التي تقوم بها السورية للتجارة بالنسبة للグラم أكد هزاع أن تم استجرار أخرى سواء بالاستيراد أم التصدير.

هذه الكميَّات من الفلاحين بأسعار مرتفعة ومقبولة، وهذه ميزة جيدة لهم بدلاً من تكديسها في الأسواق، مبيناً أن السوريَّة للتجارة تحملت تكاليف النقل والتوصيب والفرز بمحافظة طرطوس وتحمِيلها إلى ميناء المدينة.

ومن الهامش الريحي من عملية التصدير أكد هزاع أنها لن تظهر في الوقت الحالي، لأن عاكسها على التكاليف وارتباطها بالقطيع الأجنبي، مشيراً إلى أن الهدف الأساسي هو فتح طريق لترويج المنتجات السورية في الأسواق الخارجية وفتحها أمام السوريين، حيث قامت المؤسسة بممارسة دورها كالتاجر الخارجي، وبالتالي أيضاً الاستفادة من مواد أخرى سواء بالاستيراد أم التصدير.

أين موقع الشركات الإنتاجية اليوم من مواضع تحقيق الجودة وكامل الإنتاجية المستهدفة؟.. بمعنى آخر: هل عجلات إنتاجها وطحنها تعطي الهدف وتحقق النتائج الإيجابية، أم إنها مجرد آلات تدور ولا أحد يعرف مدى الضياع والهدر وتدني الإنتاجية؟..

مع الأسف السمة السائدة لمعظم شركات القطاع العام، حال دارت عجلات أنشطتها، هي التراجع والترهل، وضياع الكثير من المنتجات بلافائدة، وهذا أمر محزن!

كانت بعض الشركات التصنيعية في السابق متألقة، إنتاجاً ومؤشرات محققة لكل الأهداف من ناحية النتيجة، بأداء ورونق يشار إليها بالبنان، وكان بعضها ذا مخرجاً إنتاجية تصنيعية عالية بعيداً عن أي هدر أو ضياع، فكان ذلك أسلوباً اقتصادياً مؤثراً جداً، وكانت مفخرة قومية

ما سأقني إلى ذلك شركة معمل سكر سلحب بعد عودتى
لطنح واستخلاص السكر من محصول الشوندر السكري
وبسبب ضعف تقنيات آلات التصنيع وفشل الأداء التصنيعى
فيها تسبب كل ذلك، وحسب ما صدر من قرارات رسمية
في هدرها خمسة آلاف طن سكر، وكل ما عملته مؤسسة
السكر ووزارة الصناعة قدف مسؤولية تدبى إنتاج
السكر على الغير وعلى الأرض والبذار، وتسويغ حجج
ليس لها أي منطق، فالعمليات التصنيعية داخل العمل كان
السبب في هدر كميات كبيرة من محصول الشوندر، فبدلاً
من استخلاص سبعة آلاف طن وبنسبة حلاوة ١١,٩٪
نوعية بذار عالية، استخلصت آلات المعمل القديمة ألف طن
فقط، وحسب الحسابات الرقمية والمتبعة فالكميات الموردة
للمعمل يجب أن تعطى خلاصة سبعة آلاف طن وليس ألفاً
طن، أي إن هناك خمسة آلاف طن ضاعت، أهدرتها العمليات
التصنيعية المتخلفة والتي لا تزال تعمل وفق نمطية سائدة،
تراعي أيّاً من معايير الجودة وعدم ضياع أيّ كمية، فالبذار
مستورد وتحقق لكل الشروط، والأرض هي ذاتها التي
كانت تزرع بالشوندر السكري منذ سنوات، والفالج هو
ذاته، فماذا حصل؟

العلة واضحة يا سادة.. خطوط إنتاج ربما تكون به
تهيئة مناسبة، وإدارات لم تعه بـ أهمية أن تطبق أفضى
الممارسات ومعايير الجودة ضمن للشركات تعريف
الأهداف بشكل سليم، ومن الخطأ أن تبقى بعض الشركات
في وادي الظن بأن تطبيق معايير الجودة وكيفية الابتعاد
عن تدبى الإنتاجية عباء مادي، بل من المؤكد أن ذلك يزيد
من كفاءة نتائج الأعمال ويضمن نموا ثابتًا، يحقق الأرباح
والنجاح ليس على المدى المتوسط بل بعيد.

هل لدى بعض إدارات الشركات التصنيعية أهداف
ورؤى حول كيفية تطبيق معايير الجودة، والإقلال مما
مؤشرات تدبى الإنتاجية، أم أن المهم عندهم هو أن الآلام

رسورات سعي جديداً، من ثم حسم موعداً مبكراً تدور وضيحيها يملاً الأماكن صوتاً، والهدر في تدor مستويات..!
إذا لم يتم تطبيق أفضل الممارسات ذات النفع على المنتج النهائي، والتي تقلل من الضياع فسيعكس ذلك سلباً على أداء الشركات ومكانتها في الحقل التصنيعي، وسيؤدي حتى إلى خروجها من دائرة العمل والمنافسة.
هدر كمية كهذه والفشل في استخلاص خمسة آلاف طن من شركة تصنيعية يستدعي التوقف عنده، وأن تأخذ وزارة الصناعة جدياً بالملال الذي حصل «تراجع واقع التصنيع وتحث عن الأساليب، وليس تسويق مبررات لا أساس لها من الصحة، فلا الفلاح تم استيراده من الخارج، والتربة تغيرت، والبذر هو الصنف المعهود ذاته بحلو ونقاوة..!»
كافكما تقادناً للمسؤوليات، تصنيعكم وعمليات استخلاص السكر من الشوندر يحتاجان على ما يبدو إلى معايرات جديدة، فهل ستقلدون بذلك..؟!